قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٠

بربط موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت استخدامات وإيرادات الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٢١٠٢٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره واحد وعشرون مليونا وسبعة وعشرون ألف جنيه) موزعة وفقا لما يلى :

اولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٩١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة ملايين ومائة وخمسون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الأول ـ الأجور بمبلغ ٢٣٨٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦٧٧٠٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٦٧٠٠٠٠٠ جنيه (فائض الحكومة) .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١١٨٧٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليونا وثمانمائة وسبعة وسبعون ألف جنيه لا غير) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) الباب الثالث ـ الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٨٦٤٧٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الرابع ـ التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٣٢٣٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ٩١٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة ملايين ومائة وخمسون ألف جنيه لا غير) وجميعها بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٩٠/١٩٩١ بمبلغ ١١٨٧٧٠٠٠جنيه (فقط وقدره أحد عشر مليونا وثمانمائة وسبعة وسبعون ألف جنيه لا غير) موزعة على الأبواب التالية :

الباب الثالث : الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٣٢٣٠٠٠٠ جنيه .

الباب الرابع : قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٨٦٤٧٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٩٠/١٩٩١ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث — لاستخدامات الاستثمارية — إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٠

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ ذى القعدة سنة ١٤١٠ هـ (٣١ مايو سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
للسنة المالية ١٩٩١/٩٠

البيان	١٩٩١/٩٠	١٩٩٠/٨٩
	جنيه	جنيه
باب ١ — أجور	٢٣٨٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠
باب٢ — نفقات جارية وتحويلات جارية منه مبلغ ٦٧٠٠٠٠٠ فائض حكومة	٦٧٧٠٠٠٠	٦٩٠٩٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٩١٥٠٠٠٠	٩١٠٩٠٠٠
باب ٣ — استخدامات استثمارية(*) ...	٨٦٤٧٠٠٠	١٩٢٣٥٠٠٠
باب ٤ — تحويلات رأسمالية	٣٢٣٠٠٠٠	١٨٣٦٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	١١٨٧٧٠٠٠	٢١٠٧١٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٢١٠٢٧٠٠٠	٣٠١٨٠٠٠٠

البيان	١٩٩١/٩٠	١٩٩٠/٨٩
	جنيه	جنيه
باب٢ — الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	٩١٥٠٠٠٠	٩١٠٩٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٩١٥٠٠٠٠	٩١٠٩٠٠٠
باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة ...	٣٢٣٠٠٠٠	١٨٣٦٠٠٠
باب ٤ — قروض وتسهيلات ائتمانية	٨٦٤٧٠٠٠	١٩٢٣٥٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية	١١٨٧٧٠٠٠	٢١٠٧١٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٢١٠٢٧٠٠٠	٣٠١٨٠٠٠٠

(*) منه مبلغ ٤٠٢٨٠٠٠ جنيه فوائد سابقة على بدء التشغيل مستحقة لبنك الاستثمار القومى .